ميثاق مشترك للنضال الجماعي

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ميثاق مشترك للنضال الجماعي

تحليل المشترك ونداء العمل

تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وجرى تحديثه في تموز/يوليو 2024

هذا الميثاق أيده أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في خلال الاجتماع العالمي للاستراتيجية (15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، حيث رأوا فيه تحليلًا مشتركًا للأوضاع السائدة التي تعمق اللامساواة وتقود إلى إفقار المجتمعات في العالم وحرمانها. يقدّم الميثاق لمحة عامة عن القوى العالمية التي تؤثر في حيوات الناس في كل المناطق الحضرية والريفية في أنحاء العالم. كما يشتمل على رؤية جديدة تتمثل في توحيد النضالات، ويخلص إلى نقاط الإجماع الأولية المتعلقة بالمطالب المشتركة بتحقيق العدالة التي من شأنها مدّ الحملة العالمية والأعمال المنسّقة بالمعلومات اللازمة بما يتماشى مع مهمة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في "بناء حركة عالمية تجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقعًا للجميع".

طوّر الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية في الشبكة العالمية هذا الميثاق بدايةً في خلال سلسلة من الاجتماعات دامت عامًا كاملًا. وفي أعقاب تداول المسودة الأولية مع أعضاء الفرق العاملة الموضوعية في شهر حزيران/يونيو 2016، وإدراج المدخلات التي قدمّها هؤلاء الأعضاء، عُرض الميثاق المشترك للنضال الجماعي ونوقش في الاجتماع العالمي للاستراتيجية الذي عُقد في بوينس أيرس في الأرجنتين، وذلك توخيًا للإسهامات في التحليل المشترك للتحديات والأوضاع العالمية المشتركة، وللحصول على معلومات تستند إليها الشبكة العالمية في وضع خطتها الاستراتيجية المقبلة.

تصورات لعام 2024

"مثل الديمقراطية، فالميثاق المشترك استغرق وقتاً طويلاً لبنائه. لقد تبينت أهميته للكثيرين منّا... لم يضعه استشاريون جالسون على مكاتبهم في نيويورك أو لندن، بل وضعناه نحن، من الحركات الاجتماعية". – سعدو زيكودي، أبهلالي بيس-مجوندولو، جنوب أفريقيا (شباط/فبراير 2023)

قبل الاجتماع العالمي للاستراتيجية 2024، نظم الفريق المعني بالحركات الاجتماعية في الشبكة العالمية سلسلة من المناقشات عبر الإنترنت، مصحوبة بمقابلات واجتماعات وجهاً لوجه في جنوب أفريقيا (شباط/فبراير 2023) والبرازيل (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024)، لمناقشة الميثاق المشترك للنضال الجماعي على ضوء اشتداد وتكاثر الأزمات التي تواجه المجتمعات حول العالم. جرى استكمال هذه اللقاءات بسلسلة من ورش النقد الممنهج، التي تناولت قضايا الاقتصاد السياسي للعنف والديون والرعاية والمناخ في 2023. "إننا نحاول التعمق أكثر وأكثر في التحليل، عن الرأسمالية والاستغلال والقمع والاضطهاد... إنه أمر ضروري تماماً، أن نشعر بتكامل وتضافر جبهاتنا ونضالاتنا".

ولقد أكدت مناقشاتنا على مدار السنوات القليلة الماضية على أن حركاتنا ومجتمعاتنا الأعرض تواجه ظروفاً عالمية متشابهة، تضرب بجذورها في النظم الاقتصادية والاجتماعية الظالمة، رغم فرادة نضالاتنا المختلفة. هذه النظم لها بدايات ومن ثم فهي لها نهايات. بينما جعلت الظروف العالمية التي تبيناها قبل سنوات اللحظة الراهنة قابلة للتنبؤ بها،

فالأزمات التي تواجه العديد من المجتمعات قد اشتدت بشكل أسرع مما كنا نتوقع بعد جائحة كوفيد وما اتصل بها من ردود فعل من الحكومات. منذ اجتماع الاستراتيجية الأخير، تم تحسين تحليلنا المشترك، وأصبحنا أكثر استجابة للتحديات المتغيرة وفرص المناصرة في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد. والأكثر من هذا، فإننا نفهم الدور الهام للشبكة في الربط بين مختلف النضالات المتنوعة عبر مناطق العالم، واعتناق استراتيجيات لبناء القوة من أجل التغيير الممنهج والشامل والجذري، ولكي نشكّل معاً مستقبلنا.

الأوضاع السائدة والتحديات المشتركة

يُسلط هذا القسم الضوء على بعض الخصائص الأساسية التي تتسم بها النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوّض إعمال حقوق الإنسان، ويتخذها أساسًا لدراسة أهمية الثوابت والمعايير المحتملة لحملة عالمية.

الإفقار والحرمان في خضم الوفرة

نحن نعيش في عصر أكثر الاقتصادات إنتاجيةً في تاريخ البشرية، مع توفر ما يكفي من الموارد ويزيد لتأمين الطعام والسكن والتعليم لكل إنسان، غير أن هذه الموارد لا تُستخدم لتلبية هذه الاحتياجات. لكن بدلًا من ذلك، هناك هوة واسعة في الثروة تُركز الموارد والقدرة الإنتاجية في العالم في أيدي قلة قليلة، في حين تُعاني الغالبية الساحقة الفقر والحرمان. والأدهى من ذلك أن العديد من الناس شبّوا على فكرة أن الأوضاع المعيشية المتدنية التي يختبرونها ونضالاتهم من أجل البقاء، أو تلك التي تجبر المهاجرين على الانتقال، إنما هي نتيجة خياراتهم السيئة. " يتعين علينا تحطيم الأسطورة القائلة إن الفقر بلاء ذاتي،"[1] أو أنه بطريقة ما نتيجة ثانوية محتومة للاقتصاد العالمي.

يُمكن القول إن النموذج الاقتصادي الحالي شهد تعاظماً ملحوظاً على مدى العقود القليلة الماضية. إن الخطاب والتنظيمات والسياسات "الليبرالية الجديدة" التي اختُبرت بداية في تشيلي والمملكة المتحدة، وفُرِضت عالميًا عبر سياسات التكيّف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسلسلة من اتفاقات التجارة والاستثمار، ولّدت تناقضًا زائفًا بين الحرية والمساواة، وأثارت جدلًا حول قدرة الأسواق التي تعمل بمنأى عن تدخل الحكومة على تخصيص الموارد وضمان النمو الاقتصادي بدرجة أعلى من حيث الكفاءة. لقد عززت هذه السياسات رفع القيود التنظيمية عن النخبة، وخفض الضرائب والإنفاق العام، وخصخصة السلع والخدمات العامة، كما عززت أسواق العمل "المرنة". وأدى تحرير سوق العمل من القيود التنظيمية إلى تنامي القطاع غير الرسمي، وخفض الأجور،[2] فضلًا عن تدهور عام في شروط العمل، وضعف القدرة على المساومة في الأجور ما دفع العمال، لا سيما العاملات منهن، إلى العمالة الهشة.[3] وتقترن هذه الأشكال من الاستغلال بالحرمان في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

يبدو أن النموذج الاقتصادي الحالي يحوّل الناس والطبيعة إلى سلع وغالبًا ما يجرّم الفقراء،[4] وهذا يناقض مزاعمه بتعزيز الحرية. وسواء أكان ذلك عبر الحكومات الاستبدادية، أو فرض المسؤولين غير المنتخبين في البلديات المناضلة، أو الاتفاقات الدولية التي يجري التفاوض عليها خلف الأبواب الموصدة، يبدو أن الحق في المشاركة السياسية، الذي لا ينفصل عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، آخذ في الاضمحلال في العديد من السياقات. ويجرى التعاطي مع التنظيمات المتعلقة بحقوق العاملين والحقوق البيئية وحقوق الإنسان على أنها عوائق تعترض السوق الحرة، لذا يُعمل على إضعافها تدريجيا. وفي الوقت عينه، تحصل الشركات الساعية إلى تحقيق الربح على الدعم عن طريق الاعفاءات الضريبية الممنوحة من الحكومات التي تتنافس على الاستثمار، وتهرّب الشركات من دفع الضرائب بالتحويل المصطنع للأرباح إلى المواقع الضريبية الأدنى أو إلى

[1] بوب زيلنر من حركة إلى الأمام معا يوم الاثنين الأخلاقية في الولايات المتحدة أثناء اجتماع الفرقة العاملة المعنية بالحركات الاجتماعية في بيلوكسي بمسيسيبي، 15 - 19 سبتمبر

[2] ايدا لو بلانك من الاتحاد الوطني لعمال المنازل في ترينيداد وتوباغو، و ميلونا داكلان ريبونتي من الدفاع عن الوظائف في الفيليبين، ميليرتون بنيويورك، 8 - 11 يونيو 2016

[3] International Labour Organization (ILO), 'Global Employment Trends for Women,' International Labour Organization: Geneva, December 2012.

[4] هيرمان كومارا، الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك في سريلانكا، ميليرتون بنيويورك، 8 - 11 يونيو 2016

الملاذات الضريبية. وهذا الأمر يترك الحكومات مع تراجع في الإيرادات العامة و/ أو ارتفاع الديون. لقد شهد الابتكار التكنولوجي والقدرة الإنتاجية نموًا ملحوظًا لكن بموازاة ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة، وركود الأجور الفعلية، وتعميق التفاوت، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والبيئية التي غذّت الهجرة والاضطرابات الاجتماعية والعسكرية. في الأساس، " نحن لسنا فقراء، بل جُعلنا فقراء. لا نستطيع محاربة الفقر، لكن علينا محاربة ما يفقرنا."[5] وبعبارة أخرى، إن القواعد التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي تسمح بتمتع الأقلية وحدها بالأرباح، في حين تواجه الغالبية (في المناطق الريفية والحضرية) المخاطر المتزايدة التي تهدد معيشتها وقدرتها على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في الممارسة العملية.

تواجه النساء في العديد من بلدان العالم تأثيرات مختلفة ومتفاوتة الدرجات ناجمة عن هذه العمليات، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ "تأنيث الفقر". وغالبا ما تُحرم النساء من الحصول على الأراضي والتمويل والموارد الإنتاجية الأخرى، فتلجأن في أحيان كثيرة للعمل في القطاعات الأدنى قيمة في سوق العمل الرسمي. كذلك، غالبا ما يجرى تجاهل الإسهامات التي تقدمها النساء اللواتي يفتقرن إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. ونتيجة للصراعات، والهجرة التي تحفزها الضرورة الاقتصادية، وغير ذلك من العمليات، تعيل النساء العديد من الأسر الريفية على الرغم من عدم الاعتراف الكامل بها. كذلك، غالبًا ما تجد النساء اللواتي تعرضنّ للتحرش الجنسي أو أشكال العنف الأخرى أنفسهن عالقات في دوامة الفقر وعاجزات عن إحداث تغيير دائم لأوضاعهن.

إن تعاظم النظام الاقتصادي العالمي الذي يحركه السوق، أنتج تهديدات خطيرة لحقوق الإنسان، وسبل العيش القابلة للحياة، والاستدامة البيئية، والكرامة الإنسانية في بلدان الشمال والجنوب في آن معًا. ففي الولايات المتحدة مثلًا، "تلتهم الرأسمالية الطبقة المتوسطة."[6] ويميل هذا النظام إلى استغلال الأزمات (تغيّر المناخ، والإرهاب، والمجاعة العالمية) لزيادة أرباحه إلى أقصى حد ممكن، وتركيز السلطة في أيدي أصغر نخبة على الإطلاق. ويُساعده على ذلك تضليل الرأي العام عبر وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدول و/أو المصالح التجارية، والتي غالبًا ما تروّج للنموذج القائم على تحقيق الربح بأنه السبيل إلى السعادة، وتلمّح إلى أن أولئك الذين يتصدون لهذا النموذج يرقون إلى مرتبة المجرمين.[7]

تصورات إضافية في 2024:

في سياق العمل على فهم تاريخ الرأسمالية وطبيعتها، بصفتها المنظومة الاقتصادية الغالبة، تعقبنا بشكل أوضح جذور الرأسمالية إلى الاستعمار وسلب الأراضي المشاعية والوفرة التي كانت متاحة للمجتمعات، ومصادرة مفهوم الطبيعة. "إن المنظومة الاقتصادية الحالية قد جلبت عملية السرقة والنهب والتدمير على الطبيعة الأم، وعلى الإنسانية".[8] الاستعمار والإمبريالية كانا وما زالا يصادفان التبرير من قبل سرديات عنصرية تعتمد على إنشاء بُنى عنصرية مع تعميق هذه البنى عبر العنف والإبادات الجماعية. "لقد شككنا في طبيعة الدولة الاستعمارية/الكولونيالية، التي ما زالت قائمة في بلادنا. تاريخياً، ضمن هذا الإطار القانوني والمؤسسي استمرار أوجه اللامساواة الاجتماعية في بلادنا، مع استمرار النخب التاريخية في حشد الثروة لنفسها".[9] إن الرأسمالية في نشأتها قد اعتمدت على التراكم من خلال السلب والاستعباد وتهيئة قوى بائسة ومظلومة للعمل دون توفر سبل المعاش الكافية لها.

---

[5] مخاليسيني (ندابوه) مزيميلا من حركة ساكني الأحياء الفقيرة في جنوب أفريقيا، بيلوكسي بمسيسيبي، 9- 15 سبتمبر 2015

[6] كيندرا ارنيسين، حركة سد الفجوة Bridge the Gulf في الولايات المتحدة، بيلوكسي بمسيسيبي، 15 - 19 سبتمبر 2015

[7] ليوناردو بيريرا خافيير، حركة فلاحون بلا أرض في البرازيل، بيلوكسي بمسيسيبي، 15 - 19 سبتمبر 2015

[8] زينايدا سيرانو، **فرانسيسكو سانشيز الموحدة** 1932، السلفادور، أثناء ورشة النقد الممنهج الأولى، تشياباس المكسيك، شباط/فبراير 2019.

[9] فرانشيسكو روكال، مجلس الشعوب الأصلية، غواتيمالا، أثناء مناقشات عبر الإنترنت للفريق العامل حول الميثاق، 2022.

في أعقاب الجائحة العالمية غير المسبوقة، تمكنت المنظومة الرأسمالية من حماية نفسها من خلال تقرير نظام الرعاية الصحية الهادف للربح من يموت ومن يعيش. اشتدت عمليات نهب الأراضي واستغلالها مع توفير الجائحة غطاءً لزيادة العسكرة لمجتمعاتنا ورفع معدلات التنمية العدائية. مع مرض الكثير من الناس في مجتمعاتنا وغلق المدارس والمؤسسات العامة الأخرى، يبدو أن حكوماتنا اعتمدت على النظم الأبوية التي فرضها الاستعمار، للتصدي لأزمة الرعاية. هذه النماذج ركزت كثيراً على تعريفات ضيقة للأسرة والجندر، إذ منحت العمال الذكور المستغلين والمحصورين في قوالب فردية قوى رمزية لا أكثر على عائلاتهم وبيوتهم، مع استغلال ملف الرعاية للناس والكوكب، وفي الوقت نفسه ضمان إعادة إنتاج وبقاء قوة عمل جاهزة ومستعدة من خلال الاستغلال الفائق للنساء، لا سيما النساء المهمشات بسبب العنصرية. لكن الكثير في مجتمعاتنا اعتمدوا على ممارسات قديمة أو متجددة للرعاية الجماعية والتضامن.

وفي ظل الرأسمالية، نفهم أن السبب الرئيسي لوجود أية شركة أو مؤسسة مالية خاصة هو الربح. لقد رأينا أن الرأسمالية قادرة على الترحيب بعضوات مجلس إدارة أكثر في الولايات المتحدة، والسماح بظهور طبقة صغيرة من أساتذة الجامعات السود في جنوب أفريقيا، أو التخفيف من أعباء الفقر المدقع عندما تصبح أسعار السلع باهظة للعموم في البرازيل. لكن عندما تُهدد الأرباح، تقوم الشركات والأطراف من المؤسسات المالية الخاصة – التي سيطرت على مؤسسات الدولة – بحماية مصالحها، وفي حالات كثيرة تدعم صعود القادة الشعبويين من اليمين المتطرف، وتتحالف مع الجريمة المنظمة، وتقمع المدافعين عن حقوق الإنسان ومجتمعاتهم باسم القانون والنظام، أو تفرض ببساطة ضرائب مجحفة وترفع ضوابط حماية العمال وتقلل من الإنفاق العام، ما يؤدي إلى تعميق اللامساواة. في بلادنا، يُلام الكثير منّا على فقرنا، ونوصف بالمجرمين والكسالى والمتخلفين والمعادين للتنمية. للفرار من الفقر والجوع وأشكال العنف الأخرى، يقوم الكثيرون في مجتمعاتنا بالهجرة. وفي الدول المضيفة، يصبح أخوتنا أكباش فداء، ويلاموا على تدني الأجور والجريمة، ويعاملوا كتهديدات أمنية وتغلق الحدود دونهم وتُعسكر، ويحرمون من حقوق الإنسان الأساسية. في النهاية، يصبح المهاجرون في ظروف هشة وأوضاع غير مستقرة، ويتحولون إلى قوة عمل تعاني من أشد أشكال الاستغلال، لصالح الأثرياء.

خلال السنوات القليلة الماضية، تصاعدت أزمات الديون السيادية سريعاً في مقابل اشتداد الأزمات المختلفة، بما يشمل أزمة كوفيد، وتزايد الخسائر والأضرار بسبب تغير المناخ، وارتفاع أسعار الغذاء في خضم المضاربات المالية والنزاعات والجفاف. ليس تراكم الديون وما ينجم عنه من أزمات مالية واقتصادية بالأمر الجديد، بل هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية، لكن نطاق أزمة الديون الحالية وتراكم الأزمات الأخرى بناء عليها أمر ملفت للانتباه ومقلق للغاية.[10] وبينما تزايدت مصادر رأس المال، فمعظم العالم زاد اعتماده على المؤسسات المالية الخاصة، ما يجعل إعادة جدولة الديون مسألة صعبة، مع ارتفاع ثمن الديون نفسها، إذ تدفع الدول الأكثر فقرا للاقتراض أكثر مما تدفع الدول الأغنى. لقد استخدمت أزمات الديون أيضاً في إعادة تشكيل اقتصاداتنا وفي إعلاء أولوية سداد الديون (كشكل آخر للسلب) وفرض النموذج الرأسمالي النيوليبرالي كشرط للإغاثة من الديون، كما أوضحنا في ميثاق 2016. في 2023، أصبح هناك أكثر من 3 مليار نسمة يعيشون في دول تنفق على سداد فوائد ديونها أكثر مما تنفق على التعليم أو الصحة. وكما أوضح الأعضاء في الأرجنتين، عندما يجري قطع الإنفاق على الخدمات العامة والرعاية، في خضم تصاعد الأسعار للسلع الضرورية الأخرى، يواجه الكثيرون – لا سيما النساء – الاضطرار للاستدانة الشخصية لضمان رفاه عائلاتهم. تصبح أزمات الديون السيادية أزمات ديون شخصية. في دول أخرى، تقدم القروض متناهية الصغر وعداً مراوغاً للنساء المفقرات بأن يصبحن سيدات أعمال على حساب أسعار فائدة مبالغ فيها للغاية، في خضم

[10] منذ عام 2000، زادت الديون الحكومية العالمية أربعة أضعاف إلى 92 تريليون دولار بحلول 2023، والديون تنمو بشكل أسرع في الدول النامية، وتواجه 59 دولة منها ديوناً عامة تتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي، في 2022. عن هذا وحول الإحصاءات التالية في هذه الفقرة انظر:
UNCTAD/UN Global Crisis Response Group. July 2023. A world of debt: A growing burden to global prosperity. At: https://unctad.org/publication/world-of-debt.

تحديات الوفاء بضرورات البقاء الأساسية. في معرض مناقشة أزمة الديون الحالية، نقر بأن المفقرين – لا سيما النساء المفقرات – يتحملون أكبر العبء، حتى مع زيادة ثراء الأكثر ثراء. مع الانضمام إلى دعوات إلغاء الديون غير القانونية وغير المستدامة، فنحن نندد بالجذور الاستعمارية للكثير من الديون. في العديد من الدول، بعد نضالات مطولة للتحرر الوطني، كانت التكلفة النهائية للحصول على حق تقرير المصير هي تحمل أعباء الديون التي حملنا إياها الاستعمار، لتعويض أصحاب الأراضي من المستعمرين و/أو دفعها جبراً لصالح المستعمرين المغادرين الذين سلبوا أجدادنا على مدار أجيال. إضافة إلى جذورها الاستعمارية، فإننا نفهم الديون بصفتها أداة تستخدمها الإمبريالية حالياً، لتشكيل اقتصاداتنا وتيسير الاستغلال الراهن للثروة. لقد تبنينا كلمات توماس سانكارا لمنظمة الوحدة الأفريقية: "الديون هي الكولونيالية الجديدة... في شكلها الحالي، فهي تسيطر عليها الإمبريالية. الديون تدير بمهارة عملية إعادة استعمار أفريقيا، لإخضاع نموها وتنميتها لقواعد أجنبية".[11] ما لم نحدث تحولاً في هذا النظام العالمي "نعرف أن هذا الدين لن يُسدد لسنوات طويلة، وسوف يتحمل أطفالنا وأحفادنا عبء تسديده".[12]

لقد جرى الاعتراف بالحق الجماعي في تقرير المصير، الذي تكمله مجموعة من الحقوق الفردية، ومُنح قوة القانون في المادة الأولى لكل من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 1966. ويشمل ذلك حق الشعوب في "تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"، بما في ذلك السيطرة على مواردها وسياساتها في مواجهة تاريخ طويل من الحرمان والاستغلال. الاعتراف بالحق في تقرير المصير جاء نتيجة لنضالات التحرر القوية، ثم حّلت فترة من الحروب الغاشمة والإبادات الجماعية. في نهاية المطاف، "تقرير المصير هو مبدأ أساسي يدعم طيفًا واسعًا من الحقوق، ويعزز الحرية لجميع الشعوب."[13] لكن نضالات تقرير المصير مستمرة بعد ستين عاماً. تُحرم الشعوب الأصلية من الأرض والسيادة على الأراضي، ومن الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ومن "الحكم الذاتي في القضايا المتصلة بالشؤون الداخلية والمحلية" و"الحق في الحفاظ على وتعزيز المؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية"، كما ورد في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية. يواجه الأعضاء من فلسطين الإبادة الجماعية في غزة بعد عقود من الاحتلال الاستيطاني والفصل العنصري. كما ذكرنا أعلاه، في العديد من مجتمعاتنا ودولنا، حلّت الإمبريالية الاقتصادية سريعاً محل الاستعمار، وقد فرضتها الإرادة العسكرية عند الضرورة، بشكل يتعارض مباشرة مع حق تقرير المصير في الحكم الديمقراطي والمشاركة السياسية والسيادة كأشخاص وشعوب. لكن حركاتنا ومجتمعاتنا حافظت على النماذج الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وطورتها وقامت بحمايتها، بالاعتماد على التضامن والرعاية المتبادلة لبعضنا البعض وللطبيعة.

هيمنة الشركات على الدولة

من الواضح أن النموذج الاقتصادي كبر وتعاظم، لكنه مع ذلك بُنيَّ على تاريخ أطول بكثير من الحرمان والاستغلال. ففي عصور الاستعمار والعبودية والإمبريالية، كانت المصالح التجارية تعوّل على دعم الحكومات؛ أما اليوم، نشهد تناميًا لظاهرة "هيمنة الشركات" التي تجيز للنخبة الاقتصادية تقوّيض إعمال حقوق الإنسان والاستدامة البيئية عن طريق ممارسة نفوذ غير مبرر على صانعي القرار المحليين والدوليين، وعلى المؤسسات العامة. وقد سهّلت هذا الأمر، بصورة جزئية، التخفيضات الجذرية في الإنفاق العام وزيادة الاعتماد على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتوفير الخدمات الصحية التي تقع مسؤوليتها على عاتق الدول (التعليم، والرعاية الصحية، وتوزيع المياه، إلخ..). فغالبا ما يعتمد المستثمرون والشركات والمؤسسات المالية على تواطؤ الدول لجني الأرباح ومضاعفتها. ومنذ اعتماد النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد على نطاق واسع في ثمانينيات

[11] Thomas Sankara. "A United Front Against Debt (1987)," Viewpoint Magazine online, 1 February 2018, At: https://viewpointmag.com/2018/02/01/united-front-debt-1987/

[12] جوانا توليدو، مجلس الشعوب الأصلية، غواتيمالا، أثناء ورشة النقد الممنهج: حول الرعاية وعدالة الديون، في الأرجنتين، حزيران/يونيو 2023.

[13] بينوتا موي ضاماي، ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، مدخل عبر البريد الالكتروني، 31 مايو/ايار 2024

القرن الماضي، شهدت بلدان عدة سيطرة جهات نخبوية خاصة على السلطة داخل النظام السياسي. وقد تبلوّر هذا النموذج في اتفاقات التجارة والاستثمار التي صاغتها مصالح رأس المال العالمي لصالح نهب السلع المشتركة أو ما يُسمى "بالموارد الطبيعية"، وتوفير اليد العاملة الرخيصة. فأدى ذلك إلى "السباق نحو القاع" الذي يُقوّض القانون ويحفز العاملين والمجتمعات على التقاتل في المناطق كافة.

كما أدى ذلك، وفي أماكن عدة، إلى تحوّل دور الدولة من منظم للمنفعة العامة إلى"جهاز لرأس المال العالمي".[14] ففي بعض البلدان يواجه زعماء القواعد الشعبية الناشطون على جبهات النضال الأمامية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، دولةً تقوم على ثنائية الشركات والشرطة،[15] " وتبدي استعدادا متزايدًا لتسخير الشرطة والجيش خدمةً لمصالح رأس المال لا الشعب."[16] وعلى الرغم من مرور عقود على "المسؤولية الاجتماعية للشركات" الطوعية، والحمايات القانونية البيّنة في بعض السياقات، غالبًا ما تخوض المجتمعات المحلية صراعات هائلة لمجرد ضمان الحصول على المعلومات والمشاركة في القرارات التي تؤثر في مستقبلهم، أو الاحتكام إلى القضاء لتحقيق العدالة في مواجهة الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان.

تصورات إضافية في 2024:

لقد أصبحت هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وعمليات صنع القرار على هذه المستويات، وكذلك الهيمنة على الكثير من وسائل الإعلام الرئيسية والمؤسسات المجتمعية الأخرى، إطاراً أساسياً لأعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفهم الديناميات السياسية في هذه الفترة. وفي حين سعت الشركات والقطاع المالي إلى التأثير على السياسات والقرارات الحكومية طوال تاريخ نظامنا الاقتصادي الحالي، إلا أن هذا الأمر ازداد حدة في العقود الأخيرة من الرأسمالية النيوليبرالية التي تهدد جميع أشكال المشاركة الديمقراطية. في ورشة عمل النقد الممنهج الأولى (تشيباباس، 2019) ومرة أخرى في سلسلة من المناقشات عبر الإنترنت (2022)، أطلق أعضاء الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية على الحقبة الحالية اسم مرحلة "الأمة الشركة" من الرأسمالية. إن هيمنة الشركات هي "ظاهرة استحواذ اجتماعي وسياسي وثقافي لها آثار مدمرة على حياة الناس، وبالطبع على المجتمعات".[17] ومع صعود الأنظمة الشعبوية اليمينية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح الشركات، يمكن القول بأننا نشهد تجلياً آخر لظاهرة "الأمة الشركة" أو ظاهرة أطلق عليها بعض الأعضاء مسمّى "الرأسمالية الفوضوية"، حيث يتمتع القادة المستبدون اليمينيون المتطرفون بمستوى معين من الدعم الشعبي وسط أزمات شرعية أوسع نطاقاً ويدفعون بمستويات أكثر تطرفاً من الخصخصة والتقشف مع تقويض حماية الحقوق القائمة منذ فترة طويلة. وقد تجلت هيمنة الشركات على الدول القوية، وكذلك المؤسسات الحكومية الدولية، بوحشية خلال جائحة كوفيد-19. وبضمان الاحتكارات التي تم تأمينها من خلال نظام حقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية، أُعطيت الأولوية لأرباح صناعة الأدوية على حساب حياة الملايين من الناس، وهو ما يعكس الخسائر المدمرة وغير الضرورية في الأرواح خلال أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.[18]

---

[14] ليز ثيوهاريس، كايروس - مركز الأديان والحقوق والعدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة، بيلوكسي بمسيسيبي، 15 - 19 سبتمبر 2015

[15] فرانسيسكو روكايل، مجلس الشعوب الأصلية- بيلوكسي بمسيسيبي 15 - 19 سبتمبر 2015

[16] ميلونا داكلان ريبونتي، حركة الدفاع عن الوظائف في الفليبين، بيلوكسي، ميسيسيبي، 15 - 19 سبتمبر 2015

[17] Martha Devia, Comité Ambiental en Defensa de la Vida, Colombia, comment in video launching ESCR-Net corporate capture comic series (2021). At: https://www.escr-net.org/news/2021/video-escr-net-launches-comic-series-corporate-capture.

[18] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قوة ال 99% لإيقاف هيمنة الشركات على أنظمة الرعاية الصحية، سلسلة كارتونية وورقة خلفية)، 2021 عبر الرابط:
https://www.escr-net.org/ar/resources/%d9%87%d9%8a%d9%85%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a3%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a9-

إن هيمنة الشركات دون رادع، في عصر أصبحت فيه العديد من الشركات والجهات الفاعلة المالية أكبر اقتصادياً من دول بأكملها، هي السبب الجذري للعديد من الأزمات التي تواجه مجتمعاتنا. لقد سهّلت هيمنة الشركات استخراج الوقود الأحفوري والآن المعادن الانتقالية مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على صحة المجتمعات ورفاهيتها، وكثيرًا ما يتم ذلك على أراضي الشعوب الأصلية دون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. بعد عقود من التقاعس عن العمل في مواجهة التحذيرات العلمية من التغير المناخي الكارثي، تواجه مجتمعاتنا الآن أزمة مناخية يقودها في المقام الأول قطاع الصناعات الاستخراجية. إلا أن هيمنة الشركات قد صرفت الانتباه عن الخسائر والأضرار التي تواجه مجتمعاتنا وحصلت بدلاً من ذلك على دعم حكومي يصل إلى 11 مليون دولار أمريكي كل دقيقة لصناعة الوقود الأحفوري بحلول عام 2020، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، مع تضاعف هذا الدعم تقريبًا في عام 2021.[19] في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (2023)، الذي ترأسه سلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية للنفط (أدنوك)، شركة النفط والغاز الحكومية في الإمارات العربية المتحدة، ارتفع عدد جماعات الضغط التي تعمل في مجال الوقود الأحفوري إلى رقم قياسي لا يقل عن 2456، بعد أن كان 636 في عام 2022.[20] وفي المقابل، يجري استخدام أزمات الديون التي تواجه العديد من البلدان، بإيعاز من مستثمري القطاع الخاص والشركات، لزيادة خصخصة الطبيعة والرعاية وتسليعها. لقد رأينا هيمنة الشركات تتكثف على كل المستويات، بدءاً من الأمم المتحدة تحت ستار تعدد أصحاب المصلحة إلى تفاعلات الشركات والمسؤولين المنتخبين والشرطة على المستوى المحلي. "يمكن للمجتمعات المحلية أن تتحدث بوضوح عن ظاهرة هيمنة الشركات، واستحواذ الشركات على القرارات الحكومية وتدمير المجتمعات المحلية... لقد رأينا خدماتنا العامة تستولي عليها الشركات وتخدم مصالح الشركات. ونرى الرأسمالية تقود الأضرار التي تواجه مجتمعاتنا المحلية، وتستغل العمال، وتفشل في توفير ظروف آمنة، وتدمر البيئة... تعمل الشركات والدول معًا لانتهاك حقوقنا. وفي المحليات الصغيرة، ترى أشخاصاً يعملون في مجال التعدين والحكومة معاً؛ فهم يستخدمون الشرطة لحماية مصالح الشركات".[21]

تسير هيمنة الشركات جنباً إلى جنب مع إفلات الشركات من العقاب، حيث أن الشركات مذنبة بشكل منتظم بارتكاب العنف والقمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقاومون انتهاكاتها. وللأسف، لا تواجه هذه الشركات المدعومة من الدول التي تهيمن عليها وغيرها من المؤسسات إلا القليل من المساءلة أو لا تواجه أي مساءلة على الإطلاق. وفي العديد من سياقاتنا، تتفاقم التحديات في الوصول إلى المحاكم بسبب محدودية الموارد والتمييز الطويل الأمد بسبب التأثير الواضح للشركات على أنظمة العدالة أو التدخل المباشر فيها. وفي المقابل، فإن سيطرة الشركات على وسائل الإعلام تعني أن العديد من قصصنا ومطالبنا لا يتم إدراجها في وسائل الإعلام الرئيسية. وبدلاً من ذلك، تصبح وسائل الإعلام منصات للنخب الاقتصادية والسياسية لتصنيفنا كمناهضين للتنمية أو مناهضين للوطنية أو نسخة ما من العنف أو الإجرام أو الكسل، مستندةً في ذلك إلى الصور النمطية الاستعمارية والعنصرية. هذا السلوك من قبل وسائل الإعلام التي تتحرك وكأنها أطراف تعمل لصالح الشركات يؤدي إلى

%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d9%8a-2/

[19] Damian Carrington. 6 October 2021. Fossil fuel industry gets subsidies of $11m a minute, IMF finds. At: https://www.theguardian.com/environment/2021/oct/06/fossil-fuel-industry-subsidies-of-11m-dollars-a-minute-imf-finds. See also: Damian Carrington. 31 August 2022. Global fossil fuel subsidies almost doubled in 2021, analysis finds. At: https://www.theguardian.com/environment/2022/aug/31/fossil-fuel-subsidies-almost-doubled-in-2021-analysis-finds

[20] Kick Big Polluters Out. 5 December 2023. Record number of fossil fuel lobbyists at COP28. At: https://kickbigpollutersout.org/articles/release-record-number-fossil-fuel-lobbyists-attend-cop28.

[21] لاريسا سانتوس، مركز عدالة على القضبان في البرازيل، لقاء الفرقة العاملة المعنية بالحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، يناير - فبراير 2024

ممارسة تأثير مفرط لا مبرر له على الرأي العام، يدعم إفلات الشركات من العقاب بشكل عام ويبرر قمع المدافعين عن حقوق الإنسان.

تعميق اللامساواة

يتميز عالمنا الحالي بدرجات مهولة من انعدام المساواة. إذ ترى منظمة أوكسفام أن " الهوة بين الأغنياء والفقراء تبلغ حدودًا جديدة. وكشف مصرف كريدي سويس مؤخرًا أن الأغنياء الذين لا تتخطى نسبتهم الواحد من المئة يراكمون حاليًا ثروة تفوق الثروة التي يملكها بقية سكان العالم مجتمعين. وقد حدث ذلك قبل عام واحد على توقعات أوكسفام الذائعة الصيت عشية انعقاد منتدى الاقتصاد العالمي العام الماضي. وفي غضون ذلك انخفضت ثروة نصف سكان العالم الأكثر فقرًا بمقدار ترليون دولار خلال السنوات الخمسة الماضية."[22] فاتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء مُسجلةً نسب غير مقبولة، في وقتٍ استطاعت قلة مختارة من الأفراد والشركات جمع ثروة تفوق حجم ثروات أمم العالم بأسره، وأصبحت فيه الخدمات العامة الأساسية حكرًا على من يملك المال لتسديد نفقاتها.

كثيًرا ما استخدِمت ذرائع الانقسامات القائمة على التركيبة الاجتماعية، والقوالب النمطية الجنسانية، والعنصرية والتمييز ضد الأقليات، وغير ذلك من أشكال التحيّز لتبرير هذا التفاوت الاقتصادي والمحافظة عليه. ويُشير التاريخ الطويل من الاضطهاد الذي غالبا ما تداخل مع الاستغلال والتجريد من الملكية، إلى الأثر المتباين الدرجات الذي طال النساء وبعض الجماعات، بما فيها المجتمعات الأصلية والمتحدرة من أصول أفريقية، والمهاجرون واللاجئون، والأشخاص من ذوي الإعاقة، وغيرهم أشخاص كثر، بسبب الإفقار والاستبعاد من عمليات صناعة القرار، والتفاوت الاقتصادي المتنامي أو مظاهر التفاوت المعقدة المُضافة. لذا، لا بدّ أن يركز الاهتمام بالمساواة الموضوعية، بعيدًا من المساواة القانونية والرسمية، على كيفية تموضع الجماعات المختلفة داخل المجتمعات جراء القواعد والبنى التي دُمجت بمرور الزمن. فعلى سبيل المثال، لا تزال رعاية الأطفال والمسنين (غير مدفوعة الأجر) تفرض على المرأة عبئا أكثر من غيرها، في حين يواجه عمال المنازل، وغالبيتهم العظمى من النساء والمهاجرين، استغلالًا مزمنًا في ظل الافتقار إلى القوانين التي تحمي العاملين. ويبدو أن القوانين والسياسات المحايدة ستفشل في تحقيق العدالة والمشاركة وتوفير الرفاه المادي لجميع الفئات.

تصورات إضافية في 2024:

تعتمد الرأسمالية على عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. فجميع العمال يتعرضون للاستغلال في ظل الرأسمالية أو لا يحصلون على القيمة الكاملة لقوة عملهم لضمان الربح للقلة الثرية في كل بلد من بلداننا. وكما هو موضح أعلاه، تتشابك الرأسمالية أيضاً مع العنصرية والأبوية/البطريركية، مما يخلق أنماطاً من الامتيازات للعمال الذكور والعمال من الأعراق والقبائل والطوائف المهيمنة. وكما تذكرنا نقابات عاملات المنازل، فإن الآثار المترتبة على ذلك كبيرة. "ما يظهر للعيان هو عمل الرجال، والذي يتم تقييمه على مستوى ما، بينما عمل النساء غالباً ما يكون غير مرئي وغير مقدر".[23] إن عاملات الرعاية يتقاضين أجوراً أقل من اللازم، ولا يزال غير معترف بهن ولا يُمنحن الحماية الكافية في معظم بلداننا، ويبدو أن السبب في ذلك هو أن العاملات المنزليات في الغالب من النساء وغالباً ما ينتمين إلى مجتمعات مهمشة و/أو مهاجرين. في بعض سياقاتنا، تُستبعد النساء من عمليات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية أو لا يشاركن فيها بشكل حقيقي؛ مما يعزز النظام الأبوي ويحد من وصول المرأة إلى الأراضي وغيرها من المشاعات، على الرغم من دورهن المحوري في كثير من الأحيان في النضال ضد الاستلاب. وغالباً ما تتفاقم أوجه عدم المساواة التي تواجهها جميع النساء بسبب أشكال أخرى من التهميش أو الاضطهاد، على سبيل المثال بالنسبة للنساء من السكان الأصليين و/أو المنحدرات من أصول أفريقية و/أو النساء ذوات الإعاقة. وفي

[22] Oxfam. 2016. “An Economy for the 1%: How privilege and power in the economy drive extreme inequality and how this can be stopped.” At:https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp210-economy-one-percent-tax-havens-180116-summ-en_0.pdf.

[23] نورما بالاسيوس، النقابة الوطنية لعاملات المنازل، المكسيك، أثناء ورشة النقد الممنهج: وضع الرعاية في المركز وإعمال عدالة الديون، الأرجنتين، حزيران/يونيو 2023.

المقابل، تعني أوجه عدم المساواة بين البلدان، المبنية على تاريخ من الاستعمار والإمبريالية، أن بعض البلدان لديها ثروة أكبر بكثير يمكن إعادة توزيعها لمعالجة الفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى داخل حدودها وخارجها. وتتحمل هذه البلدان نفسها المسؤولية الرئيسية عن تغير المناخ، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على البلدان الفقيرة وخاصة المجتمعات الفقيرة والمهمشة داخلها، والتي تتحمل بدورها الحد الأدنى من المسؤولية عن التسبب في أزمة المناخ. وتعد المطالبة بإلغاء الديون غير المشروعة وغير المستدامة خطوة أولى نحو إعادة التوزيع والتعويضات المطلوبة. ومع ذلك، فإن العمال والحركات الأوسع نطاقاً غالباً ما يظلون منقسمين داخل البلدان وفيما بينها، ويتقاتلون على الفتات ويتجاوزون الأضرار الحقيقية الكامنة في تاريخ القمع. وتزداد حدة هذه الانقسامات مع دفع مجتمعاتنا إلى النمط الرأسمالي الليبرالي الذي يعلي من شأن المصلحة الذاتية الفردية والمنافسة بدلاً من مبادئ التضامن والتعاون والرفاه الجماعي. وبدورها، يجري استغلال هذه الانقسامات وتعظيم الاستفادة منها، من قِبل الشركات والحكومات المصطفة مع المصالح الضيقة للشركات، في محاولات لإعمال ما يُسمى بمشاريع التنمية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التآكل للنسيج الاجتماعي في الكثير من مجتمعاتنا.

في هذا الصدد، ندرك أننا وحركاتنا ننبثق من مجتمعاتنا، ونتشكل من خلال الهيراركيات التاريخية. يتطلب بناء حركات شاملة للجميع وقائمة على المساواة، مع قيادة متنوعة ومشتركة، جهداً حثيثاً. وقد أدى ذلك إلى مناقشات مكثفة داخل الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، حيث تفكر النساء والقيادات غير ثنائية الجنسانية في التحديات المحددة والمتعددة التي يواجهنها في تولي القيادة بسبب المعايير الجنسانية والتمييز داخل أسرهن ومجتمعاتهن وحركاتهن. وفي العديد من المجتمعات، تتضاعف هذه التحديات بالنسبة للقيادات النسائية والقيادات غير الثنائية الجنس، اللاتي يواجهن التمييز على أساس جوانب أخرى من هويتهن (مثل العرق والحالة الاجتماعية والإعاقة وحالة المواطنة وما إلى ذلك). لا يكفي في كثير من الأحيان خلق فرص نظرية للقيادة الشاملة والمشتركة، على سبيل المثال من خلال انتخابات الحركات المفتوحة للمرشحات الإناث، بل غالباً ما يكون العمل الشاق المتمثل في التثقيف السياسي المجتمعي، والتطوير المتعمد للقيادة الذي يركز على الفئات المهمشة تاريخياً، والجهود المبذولة لتعزيز التعلم المتبادل والتضامن بين النساء والقيادات غير الثنائية وغير ذلك أمر ضروري في كثير من الأحيان. وكما نذكر أدناه، فإن التحديات التي تواجه النساء في تنوعهن قد تفاقمت في ظل صعود الشعبوية اليمينية على مدى السنوات العديدة الماضية، مع الهجمات على حقوق النساء والمجتمعات غير ثنائية الجنسانية في السيطرة على أجسادهن وهوياتهن. "اليمين المتطرف هو المكان الذي تلتقي فيه كراهية النساء والرأسمالية".[24] وبالمثل، في مواجهة القمع واختطاف النضالات وحتى المرض، تعلمنا أهمية تحديد وتطوير قيادات متعددة باستمرار – بما في ذلك القيادات الشابة – على كل المستويات، وخلق مساحات للتثقيف السياسي لتعزيز القيادة الواضحة والملتزمة والجماعية لحركاتنا بدلاً من التركيز على القيادات الكاريزمية الفردية.[25]

تدهور النظم البيئية وتغيّر المناخ

أقدمت القوى الاقتصادية العالمية التي وسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء على خصخصة الموارد الطبيعية في العالم، وتركيزها في أيدي قلة قليلة. ودفعت هذه القوى باتجاه زيادة الاستهلاك، ساعدها على ذلك التقادم المنظم للسلع والتكنولوجيات، لأنها رأت في الاستهلاك عاملًا حيويًا لاستمرار النمو الاقتصادي وتحقيق الربح، في حين لم تر في الطبيعة سوى مجرد سلعة. وقد أدى ذلك إلى تدمير الغابات والأنهار وأجزاء من المحيطات التي يعوّل عدد كبير من الناس عليها لبقائهم، ناهيك عن تلوث الهواء. كما أدى ذلك أيضا إلى زعزعة المناخ العالمي، وفرض أخطار جسيمة تهدد قدرة أعداد لا تُحصى من الأشخاص وأبنائهم على إعمال حقوق الإنسان. " إن التغيّر المناخي يُهدد قابلية البيئة على المحافظة على الحياة، ولعل ذلك هو العارض الأبرز لنظام تقوده المنفعة الخاصة على حساب الصالح العام."[26]

---

[24] كلاريبد بالاسيوس غارسيا، الاتحاد الكولومي الإفريقي للعمال المنزليين، أثناء لقاء فريق الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

[25] انظر/ي تقرير فريق الحركات الاجتماعية في لقاء دربان، جنوب أفريقيا، 8 – 11 شباط/فبراير 2023. هذه المناقشات مبنية على لقاءات القيادات النسائية الشعبية في كينيا (2018) وتايلاند (2019) وكذلك لقاءات عبر الإنترنت للمدافعات عن حقوق الإنسان من أعضاء الشبكة العالمية (2021-2022).

[26] ليوناردو بريرا خافيير، حركة فلاحون بلا أرض في البرازيل، بيلوكسي ، ميسيسيبي، 15 - 19 2015

ومع تسجيل غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي حاليًا معدلات أعلى بكثير من المعدلات المُسجلة على هذا الكوكب طوال مليوني سنة، أصبحت درجات الحرارة العالمية اليوم أعلى مما كانت عليه في خلال الـ115 ألف سنة الماضية. فتسبب احترار أعماق المحيطات في ذوبان الأنهار الجليدية، ما دفع بالأسماك والحيوانات البحرية باتجاه قطبي الكرة الأرضية بمعدلات غير مسبوقة، بالاضافة إلى ارتفاع منسوب المياه في البحار أسرع من أي وقت مضى في خلال الـ2800 سنة الأخيرة. كما تسبب تغيّر المناخ إلى تعديل توقيت الفصول، وظهور أنماط مناخية قاسية ومتطرفة وغير متوقعة، مثل السيول الجارفة والجفاف وغير ذلك من الظواهر الأخرى. في الواقع، أثرّت هذه التغييرات على أشد سكان العالم فقرًا أكثر من غيرهم، لا سيما أولئك يعتاشون من الأرض أو يقطنون في مساكن متداعية أو في المناطق الساحلية المنخفضة. وعادة ما تتجلى هذه الآثار بأقسى صورها في المناطق البعيدة من مصادر إبتعاثات الكربون الأصلية، أو يشعر بقسوتها الفقراء والمهمشون في البلدان الأشد ثراءً ، الذين يُهملون في أوقات الكوارث الطبيعية.

تصورات إضافية في 2024:

لقد تهربت الدول الرئيسية المسببة لانبعاثات الكربون التي يقع معظمها في الشمال العالمي من مسؤوليتها التاريخية عن التسبب في الأزمة الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وتعريض حقوق الأجيال القادمة للخطر. وقد أسفرت عواقب النمط الاستخراجي بلا هوادة والأعمال التجارية الزراعية السامة والتدمير الشامل للمناخ عن خسائر وأضرار لا حصر لها ولا يمكن إصلاحها للمجتمعات التي ساهمت بأقل قدر في أزمات المناخ. ولم يقتصر الأمر على فقدان الأراضي والمياه فحسب، بل أدى فقدان الثقافة والتاريخ أيضًا إلى محو مجتمعات بأكملها، لا سيما مجتمعات السكان الأصليين والفلاحين والمنحدرين من أصول أفريقية الذين يعتمدون على الأرض من أجل بقائهم على قيد الحياة. لقد حالت قرون من الاستعمار والإمبريالية دون قدرة العديد من الدول على معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن آثار أعباء الديون غير المشروعة وعقود من التقشف.

وفي الوقت نفسه، تستمر الحروب والنزاعات على الموارد في الانتشار تاركةً المجتمعات والبيئة في حالة من الدمار. نحن نواجه الآن تكاليف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتي نتحمل الحد الأدنى من المسؤولية عنها، حيث تتزايد الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية الكبيرة. "نحن ندفع ثمن قرارات لم نتخذها".[27] وتتأثر النساء بكل تنوعهن بشكل غير متناسب بالكوارث الناجمة عن تغير المناخ وآثارها المتعددة على الصحة والرفاه، حيث يقمن بمعظم أعمال الرعاية لمجتمعاتهن وأراضيهن.

فبدلاً من معالجة الأزمات من خلال اتخاذ إجراءات سريعة للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، أو التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، أو التخفيض الجذري لانبعاثات الكربون، تواصل الشركات والدول الغنية الترويج لـ "حلول زائفة" للأزمات. هذه "الحلول" لا تعالج الأسباب الجذرية للأزمات، بل "تغسل" المشكلة الحقيقية من خلال جهود التشتيت والتضليل. فالحلول الزائفة مثل أسواق الكربون، أو "صافي الصفر" أو "الهيدروجين النظيف" أو التقنيات الخضراء المتعددة التي تعتمد على تعدين المعادن المهمة للطاقات المتجددة تعزز النماذج الرأسمالية المتمحورة حول الرأسمالية التي تزيد من إغراق الكوكب في كارثة بيئية أعمق. وتستخدم ما يسمى بـ "الحلول القائمة على الطبيعة" مثل جهود الحفاظ على الطبيعة لتبرير تجريد مجتمعات السكان الأصليين من أراضيهم تحت ستار الحفاظ على البيئة. وفي نهاية المطاف، فإن أي حل مزعوم للمناخ يكون زائفًا إذا لم يضع حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان الأوسع نطاقًا للمجتمعات في مركزه إلى جانب الرعاية الحقيقية للكوكب بأسره.

[27] راداياتو شريف، منبر المرأة للموارد الطبيعية، ليبيريا، أثناء ورشة النقد الممنهج: وضع الرعاية في المركز وإعمال عدالة الديون، الأرجنتين، حزيران/يونيو 2023.

كما أكدت إحدى العضوات خلال اجتماعنا في البرازيل"نحن بحاجة إلى مواجهة الرأسمالية. نحن نشهد بشكل خاص الدمار الذي لحق بمصائد الأسماك، بعد الدمار الذي لحق بأراضينا. ويتقدم الاستيلاء على المحيطات باعتبارها الجبهة التالية للرأسمالية". كما شددت على ما أكده العديد من الأعضاء، قائلة: "يجب أن تكون المجتمعات المحلية مركزية، مع الاعتراف بأهمية المعارف الأصلية أو التقليدية".[28]

إن الحلول الحقيقية لأزمة المناخ تكمن في الأوصياء على كوكبنا، وهم المجتمعات التي سبقت انتشار الرأسمالية النيوليبرالية بفترة طويلة. فالشعوب الأصلية تحمي 80% من التنوع البيولوجي في العالم رغم أنها لا تشكل سوى 5% من سكان العالم.[29] يدعو الأعضاء إلى بدائل للنظام الاقتصادي المهيمن تعترف بحقوق الطبيعة ومتجذرة في مبادئ الرعاية والتجديد واحترام أمنا الأرض.

تزايد القمع والاقتصاد السياسي للعنف

إنّ الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية وغيرها من الجماعات الأخرى التي تمثل الأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم ويواجهون التهديدات التي تحد من قدرتهم على العيش بكرامة، تتعرض اليوم لحملات قمع مكثفة، وفي بعض الحالات، لأعمال عسكرية ردًا على التحديات التي تفرضها على النظام السائد. وتنفذ الجهات المرتبطة بالحكومة والجيش والقوات شبه العسكرية والشركات والجريمة المنظمة هذه التهديدات التي استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان انتقامًا من انخراطهم في تعبئة الناس من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها. وفي بعض الأماكن، قُلصت حرية المنظمات في التجمّع والتعبير بتقييد قدرتها على تلقي الأموال أو تراخيص العمل الأساسية. وفي حالات أخرى، استُخدم القانون أداةً لتجاهل الدفاع عن حقوق الإنسان وتجريم المدافعين عن هذه الحقوق، فضلًا عن الاشخاص الذين يعيشون في فقر.[30] وقالت ابنة ناشطيّن نقابيّين يواجهان تهما جنائية خطيرة "لقد أصبحوا عدوانيين جدًا، إنهم يقتلون المدافعين عن حقوق الإنسان."[31]

في النصف الأول من عام 2016، ردت الشبكة العالمية على تهديدات كان أعضاؤها يتعرضون لها أسبوعيًا، وشملت المضايقات، والمراقبة غير القانونية، وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان ونضالات المنظمات الشعبية والحركات الاجتماعية، وغالبا ما كان يحدث ذلك باسم المصلحة الوطنية أو الأمن، مدعومًا "بثقافة الإفلات من العقاب" السائدة.[32]

وقد ارتبط هذا القمع في عدة بلدان بسياسات أوسع تحرّض على الخوف والتحيّز، حيث تتورط الشركات و/أو وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الحكومة في التشهير بالأفراد وأحيانا، بجماعات بأسرها ممن يطالبون بحقوق الإنسان، فيوصفون بالمجرمين والمعادين للوطن والمتطرفين وخلاف ذلك من الممارسات غير المشروعة. وفي بعض الحالات يُعمد إلى تعميق الاختلافات العرقية أو الدينية واستغلالها لتقسيم أولئك الذين يواجهون مظالم مشتركة. وفي حالات أخرى، ينفذ (أو يتواطأ) الأفراد والأسر من أصحاب النفوذ الذي تعززه الحكومات الاستبدادية وبقايا الظلم الاستعماري الممارسات القمعية ردًا على الدفاع عن حقوق الإنسان.

---

[28] كريستينا لوا، تجمع الحركات الاجتماعية في البرازيل 2024.

[29] https://www.statista.com/chart/27805/indigenous-communities-protect-biodiversity/

[30] تشينا ماسو، حركة المتضررين من السدود، مكالمة الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية- الثلاثاء 29 مارس 2016

[31] نيكي جامارا، حركة الدفاع عن الوظائف في الفليبين، مكالمة الفريق العامل المعنة بالحركات الاجتماعية، الأربعاء 17 مارس 2016

[32] ميلونا داكلان ريبونتي، حركة الدفاع عن الوظائف في الفليبين، مكالمة الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، الأربعاء 17 مارس 2016

في مواجهة هذه النزعات، احتفل أعضاء الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية من جهة، في المرات التي نجوا فيها من اعتداءات مماثلة مؤكدين التزامهم بتعزيز التضامن بين المناطق في الأوقات التي يواجهون فيها التهديدات. في حين شدد زعماء الحركات الاجتماعية من جهة ثانية، على ضرورة مجابهة الأسباب الجذرية التي أدت إلى تعبئة الحركات الشعبية في المقام الأول للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها، وذلك بعد اتخاذ اجراءات التضامن اللازمة ردًا على هذه التهديدات.[33] يحمل هذا الميثاق في جوهره دعوة لتجاوز اجراءات التضامن إلى المعالجة الجماعية للأوضاع السائدة التي تدفع المجتمعات إلى مقاومة التجريد من الملكية والإفقار وتدمير البيئة، والإصرار على صون كرامتها وحقوقها في الرفاه المادي وتقرير المصير والمشاركة السياسية.

تصورات إضافية في 2024:

استناداً إلى أعمال ورشة العمل الأولى للنقد الممنهج التي عقدت في تشياباس، المكسيك (2019)، أدركنا الطبيعة العنيفة للرأسمالية التي تعتمد على تراكم الأراضي والموارد والأقاليم من خلال نزع الملكية بالقوة. في سياق التأمل في تاريخ الرأسمالية، وضع بعضنا جدولاً زمنياً للرأسمالية[34] يسلط الضوء على المراحل العديدة للرأسمالية من الاستعمار حتى الليبرالية الجديدة. ولدت الرأسمالية من الغزو والاحتلال والاستعمار من قبل القوى الأوروبية التي اعتمدت على العنف لاستخراج الموارد من الأراضي المسروقة من خلال إجبار الشعوب المسروقة على العمل لصالحها بالسخرة.[35] وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، عمّقنا فهمنا للاقتصاد السياسي للعنف (PEV) أو الطرق التي يتم استخدم فيها العنف من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية كأداة لتطوير والحفاظ على الرأسمالية. وفي حين أن التعريف العملي لا يزال قيد الإعداد، إلا أن الأعضاء يفهمون أن الاقتصاد السياسي للعنف هو الممارسة العنيفة للقوة (المادية أو المؤسسية أو الرمزية) من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول (بالتواطؤ مع الدولة في كثير من الأحيان) لضمان منفعتها الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي على حساب الطبقات المفقرة والعاملة.

يشير الاقتصاد السياسي للعنف إلى الطرق التي تواجه بها الدولة القومية التقليدية ومؤسساتها الحكومية أزمة شرعية، مما يفسح المجال لتنازع السلطة من قِبل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الشركات، التي تشترك في مصالح متشابهة في مراكمة الأرباح من خلال استخدام العنف اذا لزم الامر. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد ظهور ما يسمى "دولة المخدرات" في تجسيد الطرق التي أصبح الدور التقليدي للدولة من خلالها تحت سيطرة المنظمات الإجرامية التي تتواطأ في كثير من الأحيان مع مصالح الشركات للسيطرة على الأراضي والموارد والشعوب، وغالباً ما يكون ذلك رداً على المقاومة الشعبية لمشاريع التنمية المهيمنة والاستخراجية. ويمكننا أن نفهم ذلك أيضًا كشكل من أشكال "رأسمالية المخدرات". لقد تغلغلت الجريمة المنظمة في جميع جوانب المجتمعات – حيث احتلت مواقع السلطة السياسية وسيطرت على الحدود ووسائل الإعلام وقوات الشرطة المحلية وهيمنت على مختلف الصناعات (ليس فقط المخدرات والأسلحة ولكن أيضاً التعدين والزراعة والسياحة) وأعادت تشكيل النسيج الاجتماعي للمجتمعات.

> "ما نعتبره الأخطر في المكسيك هو عندما تنصهر الدولة والشركات والجريمة المنظمة في كيان واحد... لم تعد المخدرات تشتري السياسيين، بل أصبح تجارها هم السياسيون. إنهم رجال أعمال أيضاً. وهذا يعني أن المخدرات تسيطر على الأموال والشرطة. المخدرات هي التي تصبح الحاكم... المخدرات تسيطر على الهجرة، والاتجار بالنساء والأطفال، وتسيطر على الأراضي، ووسائل الإعلام. لم يعد عملهم هو المخدرات فقط. إنهم يسيطرون على كل شيء بما في ذلك التعدين ومزارع زيت النخيل. كما أنهم يسيطرون على الحياة الاجتماعية على سبيل المثال من خلال فرض حظر التجول. يسيطرون على الخوف".[36]

---

[33] ميلونا داكلان ريبونتي، حركة الدفاع عن الوظائف في الفلبين، بيلوكسي ميسيسيبي، 15 - 19 سبتمبر 2015

[34] ESCR-Net digital timeline of capitalism: https://www.escr-net.org/digital-timeline-capitalism

[35] PEV Meeting Report page 5

[36] جوستافو كاسترو، أوتروس موندوس – ورشة عمل الاقتصاد السياسي للعنف في مكسيكو سيتي، نيسان/أبريل 2023.

هذا العنف له أبعاد جنسانية وعنصرية يجب فهمها أيضاً في سياق نظام اقتصادي متشابك مع العنصرية والأبوية منذ نشأته. النساء والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمتحولين جنسيًا والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي غالبًا ما يتحملون وطأة العنف. تقف المدافعات عن حقوق الإنسان في طليعة الدفاع عن الأراضي في مواجهة العدوان والاستلاب التنموي، والذي غالباً ما تقوم به القوات شبه العسكرية وقوات الأمن الخاصة والأجهزة العسكرية.[37] "لقد قُتلت العديد من الأخوات بسبب دفاعهن عن أرضنا. وهذا لا يؤثر فقط على النساء وعائلاتهن ومجتمعاتهن. هذا يهدد العالم بأسره. المجتمعات هي التي تدافع عن الطبيعة، وجميع البشر بلا استثناء يعتمدون على الأرض للبقاء على قيد الحياة".[38] وقد فكرت القيادات النسائية الشعبية والمدافعات عن حقوق الإنسان في الأشكال المتعددة للعنف الذي يواجهنه في سياق المجتمعات الأبوية، مما يعكس المعايير الجنسانية القمعية التي يتم استيعابها داخل المجتمعات والمنظمات والحركات في كثير من الأحيان. "نحن نواجه عنف الدولة الجنساني من قبيل الاغتصاب والقتل والتهديدات الجنسية عبر الإنترنت وخارجها بدءاً من أعلى منصب في الدولة. نحن نعيش في مجتمع ذكوري للغاية حيث تعتبر مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية المرأة متاعاً".[39]

إن العلاقة العميقة بين هيمنة الشركات والنزعة العسكرية وصناعة الأسلحة هي علاقة أساسية لفهمنا لظاهرة الاقتصاد السياسي للعنف. وبما أن أنظمة العنف تعتمد على الأسلحة (التي يتم إنتاجها إلى حد كبير في الشمال العالمي وتصديرها إلى الجنوب العالمي)، لا يمكن إغفال دور الشركات في تعزيز النزعة العسكرية العالمية. وتحقق مصالح الشركات، في قطاعي الأسلحة والتكنولوجيا، أرباحًا طائلة مباشرة من الحرب، حتى وإن كانت استثمارات الشركات الأوسع نطاقًا محمية منذ فترة طويلة بالقوة العسكرية. على مدى العقدين الماضيين استفادت صناعة الأسلحة من صعود ما يسمى بـ"الحرب على الإرهاب"، مما ساعد على تعزيز السياسات والأيديولوجيات المتجذرة في الرقابة والسيطرة الشرطية الشرطية والعسكرة ردًا على "الإرهاب". وفي حين أن هذه الظاهرة غالباً ما ترتبط بالدول الإمبريالية مثل الولايات المتحدة، إلا أنها توسعت عبر الحدود بما في ذلك في دول الجنوب، حيث تتبنى العديد من الدول خطاب "الحرب على الإرهاب" لتبرير التدخلات العسكرية والعدوان على التنمية وقمع المعارضين السياسيين.

وفي خضم القمع المتزايد والأعمال الانتقامية والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن نمو الحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة يشكل أيضاً تهديدات خطيرة لحركاتنا ومجتمعاتنا. تحاول هذه القوى لزرع الانقسام ، واعادة احياء الأبوية والعنصرية وتستغل المجتمعات التي أجبرت على المعيشة الهشّة. في العديد من الحالات، يتم تمثيل اليمين المتطرف رسمياً من قبل الحكومة ولكن أيضاً بدعم من مجموعات غير حكومية مثل مراكز الأبحاث، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدينية، والميليشيات أو القوات شبه العسكرية الذين غالباً ما يتمتعون بالإفلات من العقاب والحماية من قبل الحكومات اليمينية. هذه القوى هي "التعبير الأكثر توحشاً للرأسمالية... عنصرية ونخبوية، تتحد مع المستعمرين والإمبرياليين لإنكار حقوق الإنسان والبيئة".[40] يشجع اليمين المتطرف العنف ضد أولئك الذين يقاومون فرضه للرأسمالية النيوليبرالية، بما في ذلك استخدام "الوصم الأحمر" ضد المدافعين وغالباً ما يستخدم الأيديولوجيات الدينية كسلاح لتبرير أفعاله. وفي تأمل للتجربة في البرازيل قالت إحدى العضوات: "لقد جلب اليمين المتطرف العنف ضد حركاتنا، مع تزايد جرائم قتل النساء والجريمة... تم إضعاف القوانين البيئية، حتى تتمكن الأعمال التجارية الزراعية من التقدم بسرعة في ظل قلقنا من الوباء. واستخدم اسم الله لتبرير العنف".[41]

---

[37] Building Sustainable Peace Report, p13

[38] Report: Intersections between women's ESCR, land, corporate cpature, and climate change : https://www.escr-net.org/sites/default/files/escr-net_womens_escr_and_land_corporate_capture_and_climate_change_20191010_en.pdf

[39] Women Standing Together: looking to the leadership of women human rights defenders (report 2020)

[40] فرانشيسكو روكيل، تجمع البرازيل.

[41] جوسانا بينتو دا كوستا نيغا، تجمع البرازيل.

النقاط الناشئة من أجل توحيد النضالات

تفترض الحركات الاجتماعية الأعضاء في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن " إقامة عالم آخر ممكن وضروري، ونحن العربة للوصول إلى هناك."[42] ويتطلب هذا الأمر في جزء منه الاعتراف بأن أعضاء الشبكة بتنوعهم يواجهون جميعهم قوى ومصالح عالمية مشتركة غالبا ما تحقق المكاسب على حساب إفقار الآخرين وتجريدهم من ملكياتهم. "وعلى غرار عولمة الرأسمالية، يتعين علينا عولمة النضال من أجل حقوق الفقراء."[43]

تصورات إضافية في 2024:

استجابة للظروف العالمية التي تواجه مجتمعاتنا، والأزمات المتعددة المتفاقمة في السنوات الماضية، نؤكد من جديد على الحاجة إلى بناء القوة الجماعية عبر مختلف الحركات والمناطق، مع التركيز على القيادات النسائية الشعبية بكل تنوعها. وينبغي على الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بوصفها حركة اجتماعية وحركة شعوب أصلية ونقابات عمالية مستقلة ومنظمات غير حكومية، أن تعمق دورها كمنصة لربط النضالات، وتيسير التضامن عبر المناطق، وفي نهاية المطاف بناء القوة من أجل التغيير المنهجي. لقد حققنا اعترافاً رسمياً بحقوقنا، وحققنا العديد من الانتصارات بشق الأنفس، وحققنا حماية أساليب حياتنا ومنعنا المشاريع الاستخراجية وغيرها من أشكال نزع الملكية. لقد منحتنا هذه الانتصارات الأولية، بالإضافة إلى التضحيات العديدة التي قدمها أشقاؤنا، وضوحاً بأننا "نحتاج إلى مواصلة التنظيم على مستوى القاعدة الشعبية لأن هذا هو مصدر قوتنا".[44] علاوة على ذلك، نحن نفهم أننا بحاجة إلى الربط بين النضالات - الفلاحين والمنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين والنسويات ومجتمع الميم، و"بناء تحالف دولي في مواجهة الرأسمالية، كنظام موت، كنظام مهيمن. وضمن هذا التحالف الدولي، علينا أن ندمج التضامن والأممية كمبادئ عملية أساسية".[45] وكما هو موضح أدناه، وبناءً على تعميق ممارسات التثقيف السياسي الشعبي والبحث الذي يقوده المجتمع، نؤكد من جديد على قدرة الحملات على تسهيل قدرتنا على العمل معاً والاستفادة من القوة الكاملة للشبكة العالمية، وتأمين الانتصارات نحو المزيد من التغيير المنهجي.

وفي الوقت الذي نواجه فيه مصالح متزايدة القوة، مع وجود العديد من حركاتنا التي تعاني من سنوات طويلة من النضال، فإننا نحتفي أيضاً بالبدائل أو الحلول الموجودة بالفعل والتي تم الدفاع عنها في مجتمعاتنا، والتي تتمحور حول رعاية الناس والكوكب والتعاون والتضامن. في ديربان، أكد أعضاء فريق الحركات الاجتماعية على المبادئ المنبثقة من نضال حركة أبهلالي بيس مجوندولو وبنى عليها والتي كان لها صدى في العديد من نضالاتنا. وشملت هذه المبادئ مبدأ "الأُبُلْهِلِيّة" أو الفهم القائل "أنا موجود لأننا موجودون"، أي أن إنسانيتنا تتحدد من خلال علاقاتنا مع من حولنا وتعتمد عليها وتتأكد من خلال علاقاتنا معهم.[46] نحن نبني حركات شاملة ومترابطة وضرورية، ونعطي الأولوية للجماعية على الفردية و"التضامن العملي" داخل حركاتنا

---

[42] هيرمان كوماراً، الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك في سريلانكا، بيلوكسي بمسيسيبي 15 - 19 سبتمبر 2015

[43] روشان باتي، منتدى صيادي الأسماك في باكستان، مكالمة الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، الأربعاء 17 مارس 2016

[44] كريستيانا سايتي لوا، المنتدى العالمي لصيادي الأسماك/منتدى إل مولو، كينيا، من تجمع الفريق العامل للحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

[45] أيالا دياز، حركة فلاحون بلا أرض، البرازيل، من تجمع الفريق العامل للحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

[46] سبو زيكودي، أبهلالي بيس مجوندولو، جنوب أفريقيا، من لقاء الحركات الاجتماعية في دربان، جنوب أفريقيا، 8 – 11 شباط/فبراير 2023.

وعبرها. وبذلك نجسد العالم الذي نريد أن نراه الآن بوضوح والتزام. وفي مواجهة المصالح الإمبريالية والرأسمالية القوية، فإننا نعمق أيضًا مطالبتنا بالحق في تقرير المصير. ينبثق الحق في تقرير المصير في أبسط مستوياته الأساسية من المطالبة باستعادة تاريخنا ومجتمعاتنا وصياغة مستقبلنا. وفي رسالتنا المستمرة "لبناء حركة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع"، فإن الحق في تقرير المصير هو حق أساسي.

المطالبة بحقوق الإنسان

تعدّ حقوق الإنسان أداةٌ قوية تُستخدم لمواجهة هذه النزعات، وتعزيز المساءلة، والتصدي لنموذج التنمية السائد. وهذا لأن معايير حقوق الإنسان كانت نتيجة إرث طويل من النضال. وعليه، ألزمت الدول نفسها باحترام حقوق الإنسان، وحمايتها والوفاء بها بأقصى حد تسمح به مواردها المتاحة، وعبر الاستفادة من المساعدة والتعاون الدوليين، وكفالة الحق في تقرير المصير والمساواة الرسمية والحقيقية في التمتع بهذه الحقوق. تقدّم الصكوك الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعديد من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية والأحكام القضائية الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية، أدلة على المطالب المشتركة المنادية بتحويل العالم على أساس مبادئ المساواة الحقيقية والكرامة. وينطوي بناء الوعي بحقوق الإنسان على إمكانية كسر عزلة نضالات المجموعات الشعبية الناشئة في تصديها للمصالح القوية المتنامية عالميًا. وتوفر حقوق الإنسان إطارًا مشتركًا للتحليلات والمطالب التي ستشمل بالضرورة التركيز على تطبيق معايير حقوق الإنسان وتنفيذها في النضال من أجل الكرامة.

تصورات إضافية في 2024:

في معرض استعادة إطار حقوق الإنسان، نؤكد على الأهمية المركزية للحق الجماعي في تقرير المصير، المتجسد في المادة 1 المشتركة بين العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة، وهي "لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق تقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". على مدى السنوات الماضية، أُدمج تقرير المصير – لا سيما بالنسبة للشعوب الأصلية، وفلسطين، وغيرها من النضالات المناهضة للاستعمار والإمبريالية – في الكثير من أنشطة المناصرة التي نقوم بها عبر الشبكة العالمية. وبالنسبة للشعوب الأصلية، يشمل تقرير المصير الحق في الحكم الذاتي، بما في ذلك تشكيل تعليم الأطفال واستخدام لغات الشعوب الأصلية، والسيادة الإقليمية والحقوق الجماعية في الأراضي، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ونتيجة للنضالات القوية للشعوب الأصلية، تم التأكيد على الحق في تقرير المصير وتوضيحه في إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية. كما تم تجسيد الحق في تقرير المصير في الاعتراف بالدول المتعددة القوميات من خلال دستور الإكوادور لعام 2008 ودستور بوليفيا لعام 2009، مع وجود نضالات مماثلة جارية في سياقات أخرى. "إن ممارسة تقرير المصير وسيلة لمواجهة الرأسمالية. تقرير المصير هو حق أساسي له صلاحية تفوق صلاحية الدستور. والحكم الذاتي هو مبدأ خاص بمجتمعات الشعوب الأصلية، وهو مبدأ سابق على الدول".[47] ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الاعتراف القانوني، لا يزال النضال من أجل التنفيذ مستمراً، بما في ذلك أن الحق في تقرير المصير غالباً ما يتم إنكاره أو التقليل من أهميته في مواجهة مصالح الشركات القوية.

إن عمليات نزع والتخلص من النمط الاستعماري الجارية مهمة. نحن بحاجة أيضاً إلى دراسة ومواجهة "عملية إعادة استعمار الدولة". إن إعادة الاستعمار أو "الاستعمار الداخلي" يقوض حق تقرير المصير والسلامة الإقليمية في خدمة "مشاريع التنمية والصناعات الاستخراجية والمبادرات الجديدة لأسواق الكربون"، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق العسكرة والقمع.[48] في هذا

[47] فرانشيسكو روكال، مجلس الشعوب الأصلية، غواتيمالا، أثناء مناقشات فريق الحركات الاجتماعية، ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

[48] بينوتا موي دامي، ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، مداخلة بالبريد الإلكتروني في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

الصدد، يجب أن نفكر ملياً في كيف نفهم تقرير المصير. "لن يأتي تقرير المصير عندما تعترف بنا الحكومة. إن تقرير المصير يأتي عندما نضع نحن كمجتمع محلي رؤانا الخاصة موضع التنفيذ".[49] إن تأمين الحق في تقرير المصير ينطوي في نهاية المطاف على بناء الوعي الجماعي والقوة الجماعية من المستوى الشعبي. "تقول تجربتنا أن هذا يأتي من خلال عملية النضال. يتعلق الأمر بالتكوين من القاعدة الشعبية إلى الأعلى، والبناء على الانتصارات الصغيرة. وفي ممارستنا الجماعية، فإن هذا يعتمد علينا كجماعة".[50]

وفي نهاية المطاف، فإن الحق في تقرير المصير هو حق ذو صلة بالعديد من مجتمعاتنا. ففي مواجهة الإمبريالية الاقتصادية، "علينا أن نفكر في تقرير مصير الشعوب بدءاً من الشروط المفروضة علينا. فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يفرضان شروطاً على الشعوب... ويضعان شروطاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب".[51] وفي المقابل، فإن الحق الجماعي في تقرير المصير يستكمله الإطار الأوسع لحقوق الإنسان. ويشمل هذا الإطار الحقوق الفردية في السيطرة على أجسادنا وهوياتنا ومستقبلنا، بعيدًا عن العنف والقمع. وقد استخدمت حركاتنا النسوية المنحدرة من أصول أفريقية ومن السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية وخارجها مفهوم "cuerpo territorio" للربط الصريح بين المطالبة بالحقوق الفردية في الاستقلالية الجسدية والنضال من أجل الحقوق الجماعية في الأرض والأراضي التي غالباً ما توجهها القيادات النسائية الشعبية. إن المطالبة بهذه الحقوق المتصلة – لا سيما في مواجهة الشعبوية اليمينية المتزايدة والتي تحاول تفريقنا عبر تاريخ طويل من الأبوية والعنصرية – هي عملية ضرورية.

كما أننا نطالب بالحقوق البيئية كحقوق أساسية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد كنا في العديد من بلداننا وعلى المستوى الدولي جزءاً من النضال من أجل الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك حقوق الأجيال القادمة في التمتع بهذه البيئة. بالإضافة إلى ذلك، نحن ندرك أن البشر جزء من الطبيعة، ويعتمدون على جميع أشكال الحياة وعلى كوكب الأرض. لقد اعتنت مجتمعاتنا من السكان الأصليين بالأرض كمشاع، وعاشت في وئام مع الطبيعة، وحافظت على التنوع البيولوجي لأجيال، وقاومت النماذج الاستعمارية والرأسمالية التي تتعامل مع الأرض والحياة كسلع لإنتاج الثروة للقلة. في هذا الصدد، نحن نطالب بالعدالة المناخية والبيئية، مع حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان الأوسع نطاقاً باعتبارها حيوية للجهود المبذولة للحفاظ على بيئتنا ووقف تغير المناخ. ونطالب أيضا بالحق في التعويضات للمجتمعات التي عانت من خسائر وأضرار لا حصر لها بسبب أزمة المناخ. إن أي حل للمناخ هو حل زائف إذا لم يتضمن المشاركة المركزية للمجتمعات المتضررة والاعتراف بحقوق السكان الأصليين في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. علاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى الاستمرار في توسيع مفهومنا للحقوق، وإعلاء حقوق الطبيعة باعتبارها مرتبطة في نهاية المطاف ببقائنا ورفاهيتنا.

الربط بين النضالات – حركة عالمية موحدة لمواجهة الظلم واللامساواة والتجريد من الملكية والاستغلال

إن الجهات الفاعلة والسياسات والممارسات العالمية التي تديم أزمة تعميق اللامساواة والإفقار والدمار البيئي وانتهاكات حقوق الأنسان ذات الصلة، تقوم على نحو متزايد بتشكيل المجتمعات التي يتميز كل منها بتاريخه الفريد. كما إن المخاوف بشأن الظلم الاجتماعي لا تقتصر على المناطق الريفية أو الحضرية وحسب. فهذه المخاوف ليست معزولة في جيوب تقع في جنوب الكرة

[49] زينايدا سيرانو، MUFRAS-32، السلفادور، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024. بالمثل: "أفضل سبيل لتفعيل الحق في تقرير المصير هو ممارسته" – ماي بينفينتورا، APMDD، الفلبين، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

[50] أيالا دياز، حركة فلاحون بلا أرض، البرازيل، من تجمع الفريق العامل للحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

[51] كلاوديا لازارو، اتحاد صناعة الجلود في الأرجنتين، من تجمع الفريق العامل للحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

الأرضية. وحاليًا، نجد أن الأشخاص الذين يعانون الفقر ويتأثرون من الانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو المهددين بخسارة أسس معيشتهم يسكنون في كل بلد. لذا، إن لم تكن المجتمعات والحركات موحدة صراحة في نضال مشترك، فإنها تتشارك التحديات الأساسية مما يوفر أساسا للتنسيق. فعن طريق تعميق الوحدة بين النضالات الفردية وإظهار الترابط بينها، يُصبح من الممكن بناء حملة أوسع نطاقًا من أجل الإعمال العالمي لحقوق الإنسان. في الواقع، إن القوة الوحيدة التي تستطيع أن تتعامل مع هذا النموذج الذي يمنح الأفضلية للمنفعة الخاصة على حساب الرفاه العام، وأن تكفل في الوقت عينه تحقيق المساءلة والنهوض بالنماذج البديلة، تتجسد في توحيد الاجراءات التي تتخذها المجتمعات والمنظمات المتحالفة في تصديها الجماعي للفقر والحرمان واللامساواة. ويُرجح أن تؤدي الجهود المبذولة لمنافسة المصالح المتجذرة في النماذج الاقتصادية والاجتماعية الحالية إلى :

- مجابهة هيمنة الشركات على مؤسسات الدولة وعمليات صناعة القرار: أصبحت الشركات وغيرها من الجهات الخاصة الفاعلة، لا سيما في قطاعي التمويل والاستثمار، التي تعمل في أحيان كثيرة في إطار شراكة وثيقة مع الحكومات، أشد عدوانية في سعيها لتحقيق المكاسب. ويُعد هذا الأمر محركًا أساسيا للقمع المتزايد الذي أشرنا إليه أعلاه، لا سيما في ظل تعبئة المجتمعات لمقاومة التجريد من الملكية والمطالبة بحقوقها. فعوضًا عن السماح للشركات والمستثمرين والممولين باستمالة مؤسسات الدولة وعملياتها، واستغلال الطبيعة وجمع الثروة على حساب الناس، رأى غاندي أن العمل الجماعي المنظم يملك القدرة على ضمان " توفير ما يكفي لسد الحاجة وليس الأطماع."[52]
  -
- الإصرار على الحقوق وليس على الأهداف: إن حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير قابلة للتفاوض، وهي عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، ويتعين على المجتمع توفير أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة لإعمال هذه الحقوق. إذ لا يجوز أن تُختصر الحقوق في المساواة، والحياة وسبل العيش، من جملة حقوق أخرى، في "أهداف التنمية" ومدونات سلوك طوعية يُمكن أن تفتقر للتمويل، أو أن تُترك للقطاع الخاص، أو أن يجري التغاضي عنها أو دفعها للوراء بسبب أوضاع غير متوقعة. وفي هذا الإطار، يُعد تعزيز حالات حقوق الإنسان بوصفها التزامات قانونية أمرًا أساسيًا. لأنه وإثر النضالات التي خاضتها الشعوب، دوّنت حقوق الإنسان في المعاهدات الدولية، وأصبحت كل دولة ملزمة قانونا بحقوق الإنسان بموجب معاهدة واحدة على الأقل، بما فيها 164 دولة صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الدول مُلزمة قانونًا باحترام هذه الحقوق، وحمايتها والوفاء بها ، وذلك عن طريق ضمان سبل الانتصاف الأخرى والمساواة في الوصول إلى العدالة في قضايا الانتهاكات، من جملة اجراءات أخرى. وبالمثل، غالبا ما يكون إصرار الشعب على المطالبة بهذه الالتزامات التي يتحتم الوفاء بها في الممارسة، حافزًا إليها.

- مناقشة الأخلاقية في تحقيق المكاسب وسط تفاقم اللامساواة: نحن نعيش في مجتمع السعيُ فيه إلى الربح يبرّر تركيز الموارد، وتجريد الملايين من ملكياتهم، وتدمير البيئة وما ينتج عن ذلك من فقر، ويتجلى أثر ذلك في الإخفاقات الفردية والثمن الحتمي لهذا " التقدّم". إذ تعمد الشركات الكبرى والمستثمرين فيها إلى التهرب من دفع الضرائب وخصخصة السلع العامة من أجل زيادة هامش أرباحها. وفي والوقت عينه، يُجرّم زعماء القواعد الشعبية وتُكّم أفواههم لمجرد أنهم يحشدون الناس والمجتمعات للدفاع عن حقوق الإنسان في مواجهة السعي المحموم إلى الربح. وهذا الأمر يمثل اختلالا أساسيا في موازين القيّم التي تحكم البنية الاقتصادية في العالم، ويجر إلى مضافرة الجهود "لشيطنة الربح وإضفاء معنى شرير على العبارة بدلًا من جعل هذا السعي وراء الربح غاية نبيلة."

[52] برافولا سامانترا، لوك أبهاي شاكتي في الهند، مكالمة خاصة بالفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، الأربعاء 17 مارس 2016

تعزيز قيادة الفئات المعدمة والمحرومة والمهمّشة

إن القوى الاقتصادية بتأثيرها على دينامية المجتمعات المحلية وتاريخها تحقيقًا لمصلحتها الخاصة، تُحفّز أيضًا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تُجبر الفقراء والمحرومين على التحرك. ذلك أن تفاقم انعدام المساواة كل بلدان العالم تقريبا يدفع بأعداد متزايدة من الناس إلى براثن الفقر أو يجعل سعيهم لكسب الرزق عملا محفوفًا بالخطر. ويشمل ذلك العاملين المضطرين للعمل لساعة طويلة أو تحمل أوضاع عمل غير إنسانية، والعاملين في القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية، والعاملين في قطاع الزراعة (70 من المئة منهم من النساء) الذين يمارسون دورا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي لكن من غير تمتعهم بالحقوق الكافية في حيازة الأرض.[53]

ليس ثمة من لا يملك صوتًا. في الواقع، إن تولي تلك الفئات التي تطالها الآثار المباشرة للإفقار والحرمان من الملكية والاستغلال والتهميش للقيادة جنبًا إلى جانب أولئك الذين التزموا سياسيًا بصون حقوق الإنسان يتسم بأهمية بالغة، في حال كانت الحركة العالمية من أجل إحداث تغيير إيجابي في المجتمع تملك أي فرصة للنجاح. إن الأدلة الدامغة والمقنعة والمتاحة التي تبيّن وجود الفقر في خضم وفرة عالمية جليّة، قد عززت قوة حركات اجتماعية متعددة في العالم. وتعد هذه التطورات فرصة سانحة لبناء تحليل مشترك ولدفع المطالب المشتركة بحقوق الإنسان والعمل الموحد عبر الحدود إلى الصدارة. وعملًا بالمبادئ الأساسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، يتعين على الحركات الاجتماعية والمجتمعات المُنظمة سياسيًا الاضطلاع بدور مركزي في العمل والتحليل. مثلما أوضحت هذه الحركات عينها ذلك بالقول " لا يمكن القيام بأي عمل يعنينا من غير مشاركتنا."[54] كذلك الأمر، أكدت الجماعات المُشاركة في صياغة هذا الميثاق المشترك ضرورة دعم المرأة في المناصب القيادية وتعزيز إعداد تحليلات جندرية أقوى، فضلا عن التطوير المتواصل للزعماء الشباب على مستوى القواعد الشعبية.[55]

تضخيم وتعميم نماذج بديلة

يُقدّم إطار حقوق الإنسان ثوابت محتملة لتحديد المطالب المشتركة وإنشاء نماذج بديلة، انطلاقًا من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، غير أنه يشدد في نهاية المطاف على المساواة الحقيقية، واستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى درجة ممكنة والتعاون الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان. واستنادًا إلى إطار حقوق الإنسان، يبدو أن هذه النماذج أو الحلول البديلة الناشئة في المقام الأول من المجتمعات ستعمل على:

- تأكيد كرامة الإنسان وأولوية الحياة: إنّ حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض لأن حياة جميع البشر مقدسة، وكرامة الإنسان متأصلة فيه. ومن ثّم ، إن النماذج البديلة ستؤكد، في الحالة المثلى، ارتباطنا بأجيال المستقبل ومسؤولياتنا تجاهها، وضمان الاستدامة البيئية، وتمهيد الطريق أمام تقرير المصير والمطالبة بالحرية. كما ستكرّم أشكال الحياة كافة وستحميها، بدءًا من مصايد الأسماك والممرات المائية وصولًا إلى البر والجو. لأن حياة الإنسان تعوّل على كل أشكال الحياة الأخرى.
-
- المطالبة بالمساواة الموضوعية باعتبارها شرطًا أساسيا للتقدّم: غالبًا ما تتحمل المرأة عبء الفقر بسبب تقاطع نظم السلطة الأبويه مع النظام الاقتصادي العالمي وتأثيرها فيه. لذا تواجه النساء والفتيات حواجز مختلفة ومتباينة تعيق تمتعهن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى حينما تحتل النساء داخل المجتمع الواحد مكانات مختلفة جراء

[53] ليجبورسي سارو بياجبارا، حركة بقاء شعوب أوغوني، نيجيريا، بيلوكسي ميسيسيبي، 15 - 19 سبتمبر 2015

[54] مزواكهي مدلالوسي، حركة سكان الأحياء الفقيرة في جنوب أفريقيا، ميلرتون في نيويرك، 8 - 11 يونيو 2016

[55] هرمان كومارا، الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك في سريلانكا، ميليرتون في نيويورك، 8 - 11 يونيو 2016

قضايا متقاطعة مثل الطبقة، أوالمواطنة، أوالهوية الجنسية، أو العرق أو غير ذلك. فإن كانت مهمتنا جعل "حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقعًا للجميع"، يتعين علينا أثناء سعينا لبناء حركة اجتماعية إنجازًا لهذه المهمة، تأكيد المساواة الحقيقية والرسمية على حد سواء، نظرًا لأهميتها المركزية في حركتنا ودورها الحيوي في إنجاز مهمتنا. لذا، يجب أن تدفع النماذج البديلة حقوق النساء والفتيات وواقعهن إلى الواجهة ، وأن تؤكد دورهن المركزي في بناء هذه الحركة.

-
- إنشاء حيز وقائي للرأي المخالف و" للحق في المطالبة بالحقوق": في مواجهة التجريم المتنامي للمعارضين، وإغلاق الحيز المخصص للعمل المدني، لا بدّ من التمسك بحقوق الإنسان كافة. وتشمل هذه الحقوق حرية الضمير، والتعبير، والتجمّع وتكوين الجمعيات، والمحاكمة وفق الأصول، باعتبارها تتعاضد مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
-
- تصور مستقبل مشترك: يتطلب هذا الأمر الاعتراف بالمظالم التاريخية والسبل التي سلكها أصحاب النفوذ للمحافظة على مكانتهم عن طريق زرع الخوف والتعصب والانقسام. ويستتبع ذلك الانتباه إلى المساواة الحقيقية، وضمان أن تقود النضالات من أجل القضاء على الفقر والحرمان في نهاية المطاف إلى تقاسم الرخاء وتحقيق المشاركة الكاملة والحقوق لجميع الناس، بلا تمييز من أي نوع كان مثل العرق، أو لون البشرة، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي والرأي الآخر، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الميلاد، أو غير ذلك من الحالات، بما فيها الهوية الجنسية والميل الجنسي. ويقتضي ذلك ضمان الاستدامة البيئية، والنهوض بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والتصدي لانعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.

في النهاية، "تدعو جميع الحركات الاجتماعية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى هدف واحد: إنهاء الفقر والقضاء على العنف ضد الفقراء وأولئك الذين يكافحون للدفاع عن حقوقهم". إن حملة عالمية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لديها القدرة على توحيد النضالات المختلفة في جهد شامل واحد. إنه ليس مجرد عالم يحتضن حقوق الإنسان كافة وجعل أولوية كل حياة ممكنة، بل إنه عالم بدأ فعلًا يحقق تقدمًا كبيرًا في هذه النضالات.

تصورات إضافية في 2024: وضع رعاية الناس والكوكب في القلب من الحلول

الرعاية هي ما يحافظ على الحياة منذ الولادة وحتى الممات؛ تلبية احتياجات الرضع والمرضى، ورعاية الأطفال والحفاظ على ممارسات المجتمع وإنتاج الغذاء والحفاظ على التنوع البيولوجي. الرعاية هي "مسؤولية فردية وجماعية، تتعلق برفاهية المجتمع نفسه وأفراد المجتمع كأفراد. بالنسبة للشعوب الأصلية، فإن الدفاع عن الأرض هو أيضًا شكل من أشكال الرعاية الجماعية".[56] في جميع مجتمعاتنا، نحن نكرم المقاومة والتضامن كأشكال حيوية للرعاية من أجل رفاهيتنا الجماعية في الحاضر والمستقبل. نحن مترابطون ونعتمد بعضنا على بعض، ومتصلون مع كل أشكال الحياة على هذا الكوكب. "نحن بحاجة إلى التركيز على العناية بالبيئة، بالأرض، بالهواء، بالماء، التي تحافظ على البيئة وأنظمتنا الغذائية ورفاهيتنا".[57]

في ظل الرأسمالية، أصبحت أشكال الرعاية التي كانت جماعية في يوم من الأيام فردية وسلعية ومخصخصة. أربعون عامًا من الرأسمالية الليبرالية الجديدة، التي فُرضت غالباً في لحظات أزمة الديون، تضمنت هجمات مستمرة على توفير الرعاية العامة بأشكال متعددة. نحن نطالب بإلغاء الديون، وفرض الضرائب التصاعدية، وتوفير الدعم الحكومي، وتقديم التعويضات عن

---

56 بيفرلي لونغيد، يثاق الشعوب الأصلية في آسيا، الفلبين، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

57 هرمان كومارا، الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك في سريلانكا، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

الديون غير المشروعة والخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. كما نطالب بمشاركة مجتمعاتنا ومركزية مجتمعاتنا المحلية في أي نموذج لتوفير الرعاية، حيث حافظت مجتمعاتنا على ممارسات الرعاية الجماعية والتضامن وطورتها وحمتها.

وانعكاساً لتقاليد عريقة من الاهتمام المتبادل والرعاية في مجتمعاتنا، "تحتل النساء مكانة مركزية في الدفاع عن أراضينا في جبال الأنديز البوليفية. إنهن واعيات بأدوارهن كراعيات لأمنا الأرض، وكمقدمات الرعاية للأرض. ولدينا بديل لتشجيع حقوق المرأة في أراضينا... لمكافحة الرأسمالية".[58] كما أن الأعضاء من جنوب أفريقيا يحتلون الأراضي بشكل جماعي، ويتشاركون في إنتاج الطعام والطهي، ويبنون مساحات مجتمعية للتثقيف السياسي، استنادًا إلى مبدأ أن إنسانيتنا تتحدد من خلال علاقاتنا مع من حولنا وتعتمد عليها وتتأكد في علاقاتنا معهم".[59] لقد شكّل العديد منا نقابات، على الرغم من عدم وجود أطر قانونية ذات صلة، لضمان الاعتراف بمساهماتنا الأساسية، وتأكيد كرامتنا كعاملات منازل أو عاملات رعاية، و"تطوير مطالبنا واستراتيجياتنا الخاصة وتحقيق ما قيل لنا أنه غير قابل للتحقيق".[60] في غواتيمالا، تقود التعاونيات التي تقودها النساء النضالات من أجل السيادة الغذائية ومقاومة النظام الغذائي الذي تقوده الرأسمالية، ومقاومة الزراعة التي يحركها التصدير، والمحاصيل الأحادية والمبيدات السامة.[61] نحن نحتفي بالبدائل والمقاومة التي تقودها النساء في مجتمعاتنا. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه في العديد من مجتمعاتنا المحلية وفي مجتمعاتنا الأوسع، تضع المعايير الأبوية - المرتبطة بالرأسمالية التي "تحرف مفاهيم الحب"[62] – فتفرض أعباءً غير متناسبة على النساء في تنوعهن. لا يزال عمل الرعاية غير مرئي وغير مدفوع الأجر أو بأجر زهيد وغير محمي. "ما يظهر للعيان هو عمل الرجل، الذي يتم تقييمه على مستوى ما، بينما عمل المرأة غالباً ما يكون غير مرئي وغير مقدر".[63]

الرعاية أمر أساسي لبقائنا الجماعي، وعمل الرعاية هو الذي يجعل كل عمل ممكناً. "الرعاية ضرورية لإعادة إنتاج المجتمع البشري. فنحن نريد رعاية أطفالنا. ولكن هذا يحدث غالباً في علاقات غير متكافئة إلى حد كبير. هذه هي المشكلة".[64] نحن بحاجة إلى التركيز على بناء اقتصادات الرعاية أو الاقتصادات التي تركز على الرعاية، "وإعادة التركيز على إعادة الإنتاج الاجتماعي بدلاً من الإنتاج من أجل الربح".[65] وهذا ينطوي على الاعتراف بالرعاية كحق مشترك بما في ذلك لمقدمي الرعاية،

---

58 بيتي ميتما، ريد شيمبو وارمي، بوليفيا، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

59 باثابيل ماكوبا، حركة سكان الأحياء الفقيرة، جنوب أفريقيا، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

60 نورما بالاسيوس، النقابة الوطنية لعاملات المنازل في المكسيك، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

61 فاليسكا سارمينتو، **الشبكة العابرة للقارات لتعزيز اقتصاد التضامن الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، غواتيمالا، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

62 باولا غويس، حركة المتضررين من السدود، البرازيل، لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

63 نورما بالاسيوس، النقابة الوطنية لعاملات المنازل في المكسيك، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

64 ماي بينفينتورا، حركة الشعوب الآسيوية للديون والتنمية في الفلبين، من لقاء الحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

65 السابق.

وتقدير الدور الأساسي للرعاية للناس والكوكب، والاعتراف بها كمسؤولية جماعية يتقاسمها جميع الأشخاص بغض النظر عن الجنس، والإصرار على أنه "يجب أن يكون اقتصاد الرعاية خالٍ من الديون".[66]

وفي نهاية المطاف، "تدعو جميع الحركات الاجتماعية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى نفس الشيء: إنهاء الفقر والعنف ضد الفقراء وأولئك الذين يناضلون من أجل الدفاع عن حقوقهم".[67] إن الحملة العالمية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لديها القدرة على توحيد هذه النضالات المختلفة في جهد واحد شامل. إن العالم الذي يحتضن جميع حقوق الإنسان ويدعم أولوية الحياة كلها ليس فقط عالماً ممكناً، بل إنه بدأ بالفعل في تحقيق هذه النضالات.

وضع تصور لحملة عالمية

بحث الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات مدى قدرة حملة عالمية، صُمتت بناء على المشاورات مع جميع أعضاء الشبكة،في الحالة المثلى، على الارتقاء بالاجراءات المتنوعة التي تتخذها الحركات الاجتماعية، والإصرار على فهمهما على أنها جزء من وحدة متكاملة ومترابطة حيث لا يمكن تحقيق الفوز في إحداها من غير الأخرى. فعلى سبيل المثال، لا يُمكن الانتصار في مجال الوظائف اللائقة في الفلبين في غير توفير سكن لائق في جنوب أفريقيا، ومياه نظيفة في ساحل الخليج، وضمان سبل كسب الرزق في سريلانكا. وبخلاف ذلك، ستصبح كل هذه الانتصار سببا يدفع الجهات الاقتصادية القوية لنقل عملياتها إلى أماكن أخرى من العالم، ومواصلة سعيها المحموم لتحقيق الربح والنمو على حساب حقوق الإنسان والاستدامة البيئية. لذا، نجد أنه بالربط بين هذه النضالات، لن يؤدي تطبيق خطة متماسكة للعمل الجماعي - يُمكن أن تتخذ شكل حملة عالمية- للكشف عن التناقضات التي تشوب الاقتصاد الحالي وما يتصل به من نظم سياسية وحسب، بل ستسهم في بناء تحليل وقيادة أوسع تحتاج إليهما " حملة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقعًا للجميع."

ويرُجح أن يضم الجمهور الأول لهذه الحملة أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحلفاءها، الذين سيعززون فهم الصلات القائمة بين قصصهم والتحليلات النقدية المعمقة الجماعية للأوضاع العالمية المشتركة التي تؤثر في مجتمعاتهم. إن تسليط الضوء على المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى القضايا المشتركة التي تواجهها المجتمعات من شأنه كسر عزلة النضالات التي تخوضها القواعد الشعبية، وجذب مجموعة جديدة من الحركات والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني إلى هذه الحملة، وتعزيز الاعتراف بمقولة "مشكلتك هي مشكلتي ونضالك هو نضالي."[68] وستؤلف هذه الحركات إلى جانب العدد المتزايد من النضالات المتحدة أساسا قويا محتملا يُستند إليه في نقل المطالب الواضحة إلى الحكومات لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتزامن مع الدعوة إلى إخضاع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والنظام الاقتصادي عمومًا للمساءلة في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وسيتعين على هذه الحملة التعامل مع ردود الفعل العكسية التي ستبديها الجهات القوية في القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين ضد المجتمعات والأفراد الذين جُندوا للمطالبة بحقوق الإنسان، والنهوض بحقوقهم وتعزيز قدرتهم على التنظيم والعمل الجماعي للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها. في الختام، ثمة رغبة قوية لاستكشاف نماذج اقتصادية واجتماعية بديلة تفي بحقوق الإنسان، والدفاع عنها في خضم تعاظم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الرفاه وحتى الحياة.

---

66 كلاوديا لازارو، اتحاد صناعة الجلود في الأرجنتين في الأرجنتين، من تجمع الفريق العامل للحركات الاجتماعية في ساو لويس، البرازيل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2024.

67 ايدا لو بلانك من الاتحاد الوطني لعمال المنازل في ترينيداد وتوباغو، مكالمة خاصة بالفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، الأربعاء 17 مارس 2016

68 هرمان كوماراً، الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك - سريلانكا، مداخل عبر البريد الالكتروني مرسلة 23 يونيو 2016

تصورات إضافية في 2024:
منذ الصياغة الأولية للميثاق المشترك، خطت الشبكة خطوات واسعة لدعم تطوير الحملات على مستوى الشبكة مع إنشاء فريق للحملات والعضوية داخل أمانة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدءاً من عام 2021. وقد سهّل هذا الفريق مساحات للأعضاء لاستكشاف الحملات المحتملة، ودمج المناقشات الاستراتيجية للحملات كجزء من مختلف تجمعات الفريق العامل للحركات الاجتماعية وكذلك في مساحات التثقيف السياسي، لا سيما ورش عمل النقد الممنهج المستمرة. كما يمكن لممارستنا المتعمقة للبحوث التي يقودها المجتمع المحلي، اعتباراً من عام 2020، أن تكون بمثابة أداة مهمة في بناء الحملات.

وفي حين أن إطلاق حملة عالمية ينطوي على عدد من التحديات نظراً لتنوع القضايا والأعضاء الموجودين في الشبكة، إلا أنه يشكل أيضاً فرصة للعمل الجماعي وبناء القوة عبر الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحدي أنظمة القمع والاستغلال. يعمل الأعضاء على تعميق التضامن بشكل متزايد، ويتبادلون قصص وتجارب النضال المشترك. وتشكل هذه القواسم المشتركة أساس العمل الجماعي، وتوجه الشبكة ونحن نشرع في تكوين طريقة جديدة لصنع التغيير.

من شأن الحملة على مستوى الشبكة أن تساعد في جمع قضايا مهمة ومركزية للعمل الجماعي لأعضاء الشبكة العالمية، مع تقديم نموذج آخر لتحقيق التغيير القادر على إحداث تحولات كبرى. سوف يقود الأعضاء عبر مختلف فرق العمل – مع العناية بالمبادئ الأساسية لمركزية الحركات الاجتماعية والتوازن الجندري والجغرافي – استراتيجية وتنفيذ الحملة بدعم من الأمانة العامة للشبكة العالمية.